المعهد
الدنماركي
لحقوق الإنسان

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان كقوة دافعة من أجل التنمية المستدامة

ممارسات فضلى في تخطيط ورصد أهداف التنمية المستدامة

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان كقوة دافعة من أجل التنمية المستدامة

ممارسات فضلى في تخطيط ورصد أهداف التنمية المستدامة

المؤلفون: كُتبت هذه الورقة بقلم سايونارا كونيغ ريس (مستشار أول) بمساهمة من بيرجيت فيرينغ (مديرة القسم) ، فرانشيسكا ثورنبيري (كبير المستشارين) ، صوفي غري فريدال هانسن (مستشار) ، أندرس داليبيك (مستشار) ، شكينة أبيدو (متدربة) ، الشبكة الأوروبية للمؤسسات الوطنية حقوق الإنسان (ENNHRI) والمؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان (NANHRI).

تمت صياغة ونشر هذا التقرير بدعم من بعثة الدنمارك الدائمة لدى الأمم المتحدة في جينيف.

PERMANENT MISSION
OF DENMARK TO THE UN
Geneva

ISBN: 978-87-93893-03-0

e-ISBN: 978-87-93893-01-6

الحقوق محفوظة: المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان

Wilders Plads 8k

DK- 1403 Copenhagen k

الهاتف: 8888 3269 45+

www.humanrights.dk

يمكن إعادة استخدام هذه الوثيقة كلياً أو جزئيا للاستخدام غير التجاري بشرط أن يتم الاستشهاد بالمؤلف والمصدر.

نهدف في المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان إلى جعل منشوراتنا في المتناول قدر الإمكان. نحن نستخدم حجم خط كبير وخطوط قصيرة (خالية من المطة) ونص بمحاذاة إلى اليسار وتباين قوي لأقصى قدر من الوضوح. لمزيد من المعلومات حول إمكانية الوصول الرجاء الضغط www.humanrights.dk/accessibility

المحتويات

المقدمة 5

التحالف الدولي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأجندة 2030 7

استقلال المؤسسة وطنية لحقوق الإنسان هو مؤشر على التنمية المستدامة 8

مساهمات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 10

الرصد وتقديم المشورة

الرصد والرقابة المتكاملة تعزز التزامات الدول تجاه حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة (اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في المكسيك) 10

القيام بالتحليل وتقديم المشورة للحكومات (La Defensoría de los Habitantes – جمهورية كوستاريكا) 11

عدم إغفال أحد : المناصرة لجلب الأشخاص ذوي الإعاقة في الوسط (اللجنة الزامبية لحقوق الإنسان) 12

تهيئة الظروف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في سياقات صعبة (اللجنة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان) 13

التحالفات والمشاركة

تعزيز النهج القائم على حقوق الإنسان لأهداف التنمية المستدامة (اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان) 14

بناء الشراكات لتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (مكتب ديوان المظالم في الأرجنتين) 15

عدم إعفال أحد : الشراكات الرامية إلى لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان في الصناعات التعدينية 16

البيانات

مصدر موثوق للبيانات لسد الثغرات في القدرات الإحصائية الوطنية ولعدم إغفال أحد (المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان) 18

التطبيق العملي للنهج القائم على حقوق الإنسان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

الأهداف 5 و 8 و 16 : اتخاذ إجراءات غير مسبوقة للقضاء على التحرش الجنسي (اللجنة الاسترالية لحقوق الإنسان) 20

الهدف 6: حماية الحق في المياه والصرف الصحي للأجيال الحالية والقادمة (المفوض الهنجاري للحقوق الأساسية) 21

الهدف 7 : تقييم ومعالجة تأثير مشاريع الطاقة المتجددة على حقوق الإنسان (La Defensoría del Pueblo de Colombia) 22

الهدف 13: ضمان المساءلة عن هدف التنمية المستدامة رقم 13 من خلال مبادئ حقوق الإنسان (لجنة حقوق الإنسان الفليبينية) 23

الهدف 14: فتح الأبواب أمام نهج قائم على حقوق الإنسان فيما يتعلق بالصيد وتربية الأحياء المائية (اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في التشيلي) 24

المتابعة والمراجعة: الانخراط مع أصحاب المصلحة لتعزيز الشمولية والتشاركية ومراجعة شفافة لأهداف التنمية المستدامة (اللجنة الأسكوتلندية لحقوق الإنسان) 26

المقدمة

من بين أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030[1] القضاء على الفقر، والحد من عدم المساواة، وتوفير الصحة الجيدة والتعليم الجيد، وتعزيز العمل لمكافحة تغير المناخ وتحقيق السلام والعدالة والمؤسسات القوية.

بالإضافة لذلك، فأنها تنص صراحة على أن أهداف التنمية المستدامة تسعى إلى إعمال حقوق الإنسان للجميع. كما يستند جدول الأعمال إلى مبادئ المشاركة، الإدماج والشفافية والمساءلة، وهي مبادئ أساسية لحقوق الإنسان.

وقد حدد المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان أن أكثر من 90 في المائة من مقاصد أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 169 هدفا ترتبط ارتباطا مباشرا بصكوك حقوق الإنسان ومعايير العمل[2]. وعلاوة على ذلك، فإن التعهد بعدم إغفال أحد و الوصول للجميع يمثل التزاما بمبادئ حقوق الإنسان المتمثلة في المساواة وعدم التمييز.

اعترافاً منه بأن جدول أعمال 2030 هو جدول أعمال مبني على حقوق الإنسان، قرر مجلس حقوق الإنسان في قراره 24/37 تنظيم اجتماعيين بين دورتين للحوار والتعاون بشأن حقوق الإنسان وجدول أعمال عام 2030. وقد عقد أول هذه الاجتماعات في 16 يناير 2019 في جينيف، وعقد تحت شعار المنتدى السياسي رفيع المستوى لـ 2019 " تقوية الشعوب و ضمان الشمولية والمساواة"

توضح نتائج هذا الإجتماع* أوجه التآزر بين جدولي الأعمال وتوفر الإلهام للإجراءات التي ستساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحقيق حقوق الإنسان بطريقة متكاملة.

*يمكن الاطلاع على جميع الوثائق المتعلقة بهذا الاجتماع هنا : https://bit.ly/2H2M1rT

ونظراً للطبيعة المتشابكة والمتكاملة ين أهداف التنمية المستدامة ومعايير حقوق الإنسان، يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تلعب دورا رئيسياً في تحقيق وإعمال أهداف التنمية المستدامة. المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هي مؤسسات رسمية مكلفة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان.[3]

---

[1] (A/RES/70/1) اقرأ المزيد هنا: https://bit.ly/1Epf648

[2] يمكن بسهولة تحديد الروابط بين كل هدف من أهداف التنمية وأداة حقوق الإنسان باستخدام أداة مجانية على الإنترنت وضعها المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان، 'دليل حقوق الإنسان إلى أهداف التنمية المستدامة'، متاح في: http://sdg.humanrights.dk

[3] اقرأ المزيد عن المؤسسات الوطنها لحقوق الإنسان و المبادئ المنظمة لها " مبادئ باريس"، وهي مجموعة من المعايير الدولية التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1993 لوضع إطار وتوجيه عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان : http://bit.ly/1SGrPXt

وتضلع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بمجموعة واسعة من المهام لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال تقديم المشورة للحكومة والبرلمان وإجراء تحليل منهجي لحالة حقوق الإنسان الوطنية و إصدار التقارير والتوصيات و التعاون مع المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية والمنظمات الحكومية الدولية، وتعزيز تعليم حقوق الإنسان، وتقوم المؤسسات الوطنية عندما تمتلك ولاية لمعالجة الشكاوى بتسهيل الوصول إلى العدالة والإنصاف والانتصاف.

تعتبر المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بوصفها مسؤولة عن ضمان الامتثال الوطني للالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان، عناصر حاسمة في الهيكل المؤسسي اللازم لتحقيق خطة عام 2030. وبناءاً على ما يمكن أن تساهم به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المقاربة المبنية على حقوق الإنسان لجدول أعمال 2030، وضع التحالف الدولي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إعلان ميريدا في عام 2015[4]. يؤكد الإعلان على أن " المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جميع المناطق تعالج بالفعل مسائل بغايمة الأهمية بالنسبة لجدول أعمال 2030 في عملها" و يؤكد من جديد على التكامل بين أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

"ستوفر صكوك وآليات حقوق الإنسان إطار هام لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وسيسهم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في إعمال حقوق الإنسان" (إعلان ميريدا، الفقرة 12)

اعترفت الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان بالدور الفريد الذي تلعبه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك دورها في تحقيق جدول أعمال 2030*. في مارس 2019، عقد مجلس حقوق الإنسان استشارة مدتها نص يوم بهدف تبادل الخبرات والممارسات حول عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لدعم المجتمعات الدامجة و تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وخلص الاجتماع إلى أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تستخدم ولايتها ودورها ووظائفها الفريدة، التي تتيح لها تعزيز جميع حقوق الإنسان وتعمل كجسر بين أصحاب المصلحة الوطنيين، مما يساهم في المشاركة التعاون لجميع الجهات الفاعلة وهو أمر ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة**.

*انظر على سبيل المثال قرار الجمعية العامة A/RES/72/181، وقرار مجلس حقوق الإنسان A/HRC/RES/39/17

**يمكن الاطلاع على تقرير مجلس حقوق الإنسان هنا : https://bit.ly/2RPWYiw

وتساهم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عندما تقوم، على سبيل المثال، برصد ومعالجة الإعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان (المقصد 10.16)، أو المساعدة في صياغة برامج ومناهج دراسية بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان (المقصد 4.7)، أو عند المساهمة في القضاء على التشريعات التميزية (المقاصد C.5، 10.3، B.16)

وكما هو معروض في هذا التجميع للممارسات الجيدة، تضيف المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان قيمة هائلة لبرمجة ورصد حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة، وتساهم أيضاً في الحوار بين الدولة الإلكترونية والمجتمع المدني، وتوفر مواد حاسمة لزيادة الكفاءة والتماسك.

[4] اقرأ المزيد هنا : https://bit.ly/2XhZjbR

وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً لطبيعة عملها، فإن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان شريك لا غنى عنه لضمان عدم إغفال أحد وذلك خلال التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتنظم الأمثلة الموجودة في هذه الوثيقة وفقاً للأدوار الرئيسية التي تضلع بها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المبينة في إعلان ميريدا : (أ) الرصد وتقديم المشورة، و(ب) التحالفات والمشاركة، و(ج) البيانات. كما يعكس أيضاً كيف يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تساهم بشكل مباشر لأهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة.

التحالف الدولي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وجدول أعمال 2030

عندما تم اعتماد جدول أعمال 2030 في شهر سبتمبر 2015، كانت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من خلال التحالف الدولي للمؤسسات الوطنية، من بين المؤسسات الأولى التي استكشفت كيفية تطبيق ولايتها على الالتزامات والتحديات المضمنة في أهداف التنمية المستدامة. وقد أدى المؤتمر الدولي الثاني عشر للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أكتوبر 2015 إلى اعتماد إعلان ميريدا (النظر الحاشية عدد5)، والذي يضع المبادئ والأسس لمشاركة المؤسسات والوطنية في تنفيذ جدول أعمال 2030. كما يعكس قدرة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان واستعدادها والتزامها في لاحتضان فرص جديدة تسعى لحماية وتعزيز حقوق الإنسان*.

بعد إعلان ميريدا، اعتمدت شبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان في عام 2017، "إعلان كيغالي بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 و جدول الأعمال الأفريقي لعام 2063 ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان" (إعلان كيغالي). ويدور إعلان كيغالي حول سياق عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع أهداف التنمية المستدامة في القارة الأفريقية، ويسلط الضوء على الدور الحاسم الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تنفيذ ورصد جدولي أعمال 2030 و 2063**.

وقد عمل التحالف الدولي والشبكات الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان خلال السنوات الماضية على إعمال إعلان ميريدا والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. في عام 2016، أنشأت الشبكة الوطنية لحقوق الإنسان فريق عمل مواضيعي حول جدول أعمال 2030 كمنصة للتعلم من الأقران وتبادل المعلومات، ولقيادة عمل التحالف فيما يتعلق بجدول أعمال التنمية المستدامة. في هذا الإطار، قدم الفريق العمل أيضاً الدعم للشبكات الإقليمية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بما في ذلك عن طريق تقديم المداخلات في الاجتماعات والتدريبات المتعلقة بحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة. وعلى الصعيد الإقليمي، تم إنشاء فرق عمل أيضاً لدعم أعضاء هذه الشبكات فيما يتعلق بالمحتوى المتعلق بأهداف التنمية الاجتماعية (في أوروبا وفي أفريقيا)

ويشارك التحالف الدولي والشبكات الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الاجتماعات الاقليمية والعالمية المتعلقة بالتنمية المستدامة. كما يقوم التحالف الدولي بالمناصرة على المستوى العالمي لتعزيز فرص مشاركة المؤسسات الوطنية في هذه المسارات، فضلا عن زيادة الوعي بالدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المسائل المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني***.

*يمكن الحصول على إعلان كيغالي هنا : https://bit.ly/2XpLLeF

**جدول أعمال 2063 هو الإطار الاستراتيجي لأفريقيا لتحقيق هدفها المتمثل في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. اقرأ المزيد هنا: https://au.int/agenda2063/overview

***انظر للتجميع الذي قام به التحالف الدولي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بخبرات المؤسسات الوطنية في المشاركة في جدول أعمال 2030 : " المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتعاملها مع أهداف التنمية المستدامة"، 2017، متاح هنا : https://bit.ly/2AygY0p

استقلال المؤسسة وطنية لحقوق الإنسان هو مؤشر على التنمية المستدامة

يعترف إطار أهداف التنمية المستدامة بشكل صريح بوجود مؤسسة مستقلة لحقوق الإنسان كمؤشر لمسألة لتحقيق هدف التنمية 16 المتعلق السلام والعدالة والمؤسسات القوية (المؤشر 16.a.1). ويتم تقييم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بانتظام وفقا لما يسمى بمبادئ باريس. فتلك التي تمتثل تماماً لهذه المبادئ فتعمل باستقلالية عن الحكومة، ولها الموارد الكافية وسلطة التحقيق، وتتمتع بولاية واسعة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. ويمكن تقدير مدى امتثال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بإعطائها فئة "ألف" (متوافقة تماما)، وحالة "باء" (متوافقة جزئيا) أو بعدم إعطاءها أي فئة[5].

بحلول نهاية عام 2018 ، كان لدى 76 دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان مع اعتماد من الفئة "ألف" (تمثل ما يقارب 39٪ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة) وكان لدى 32 دولة مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان من الفئة ب (17٪). بشكل عام ، كانت هناك زيادة في عدد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من الفئة "ألف" ، والتي نمت من 32% في عام 2000 إلى 76% في عام 2018.

على الرغم من أن هذا يمثل خطوة مهمة نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة (والهدف 16 على وجه الخصوص) ، إلا أنه في ظل الوتيرة الحالية للزيادة ، سيكون لدى 54٪ فقط من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان من الفئة "ألف" بحلول عام 2030[6].

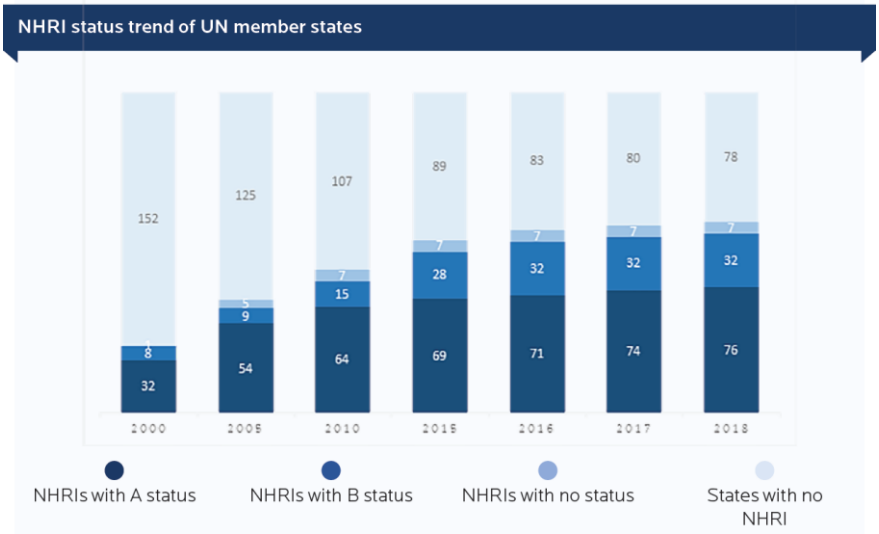

[5] يتم تقييم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بانتظام وتمنح إما فئة (ألف) أو (ب) أو لا تمنح أي فئة وذلك حسب امتثالها لمبادئ باريس التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1993. وتقوم بذلك لجنة فرعية تابعة للتحالف الدولي لشبكة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تحت رعاية المفوضية السامية لحقوق الإنسان. اقرأ المزيد عن اعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هنا : https://bit.ly/2jTlGy4

[6] اقرأ المزيد حول المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان : السرعات و الضامنون ومؤشرات التنمية المستدامة هنا : https://bit.ly/2VTesL6

ومن ثم ، كما هو مبين في الرسم البياني أدناه من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، من أجل الوصول إلى المؤشر 1.a.16 ضمن الإطار الزمني المتفق عليه، يجب على الدول أن ترقى إلى مستوى التزامها وتنشئ 10 مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان لديها اعتماد من فئة " ألف" كل عام حتى عام 2030. هذا من شأنه أيضًا أن يؤدي إلى تنفيذ الالتزامات بضمان إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان من الفئة "ألف" التي قدمتها الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بموجب الاستعراض الدوري الشامل.

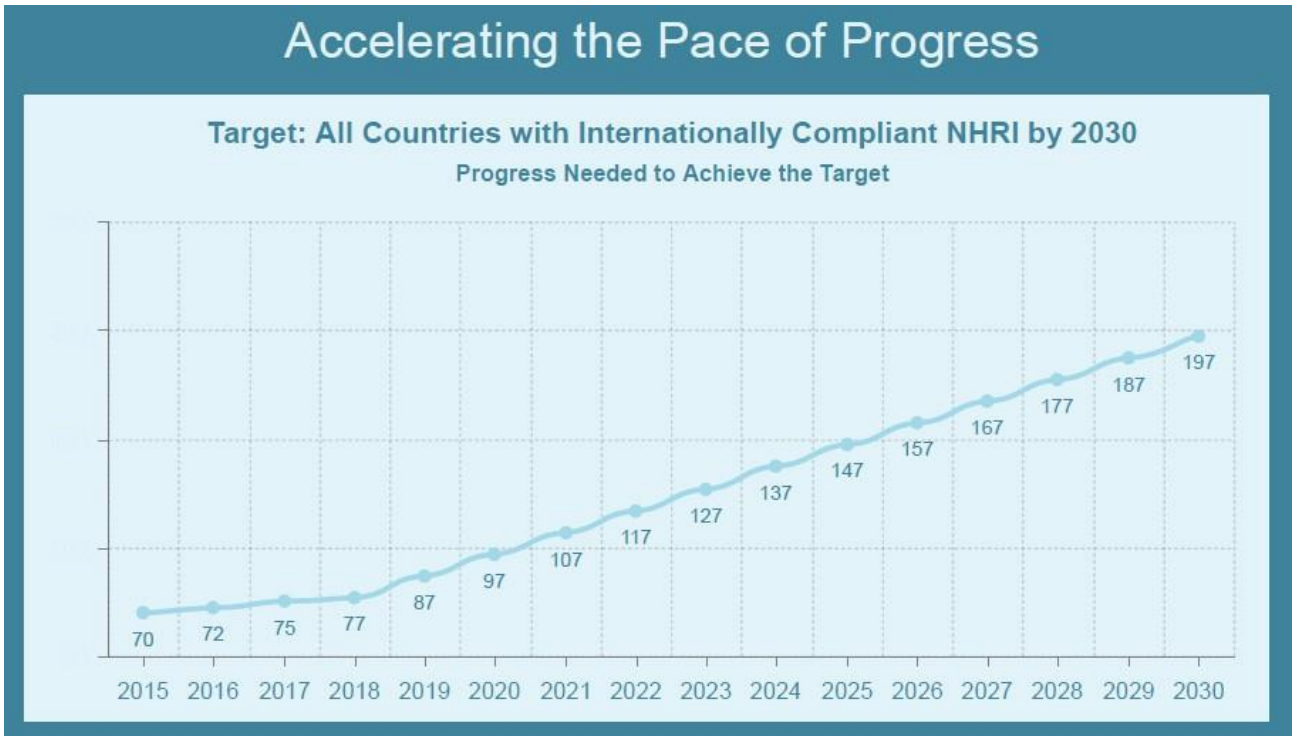

مساهمات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

الرصد وتقديم المشورة

الرصد والرقابة المتكاملة تعزز التزامات الدول تجاه حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة (اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في المكسيك)

للوفاء بالتزامات جدول أعمال 2030 بإعمال عقوق الإنسان للجميع و " عدم إغفال أحد"، من المهم ضمان اتباع مقاربة فعالة متسقة لرصد أهداف التنمية المستدامة. غالبًا ما توفر الولاية الواسعة لرصد حقوق الإنسان للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأساس لأدوار رئيسية أخرى ، مثل تقديم المشورة والتوصيات إلى الحكومات وحماية حقوق الفئات المهمشة.

و تسير مبادئ عدم التمييز والمساواة التي تُعد مبادئ أساسية لحقوق الإنسان جنبًا إلى جنب مع مبدأ "عدم إغفال أحد" ، الذي ينعكس بقوة في جدول أعمال عام 2030. يمكن استخدام المعرفة والخبرة العملية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع هذه القضايا لبناء مقاربة مشتركة و فعالة ومتماسكة لرصد كل من حقوق الإنسان والتنمية المستدامة على حد السواء.

التزمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في المكسيك (Comisión Nacional de los Derechos Humanos - CNDH) باتخاذ خطوات ملموسة لإدماج أهداف التنمية المستدامة في جميع أعمالها، بما في ذلك الرصد. في عام 2017، بدأت اللجنة في دمج أهداف التنمية المستدامة بطريقة منهجية بشكل متزايد في توصياتها بشأن الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان المزعومة التي ارتكبتها السلطات الفيدرالية.

و تشير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في توصياتها إلى الدولة إلى انتهاكات حقوق الإنسان بناءاً على تفسير أهداف التنمية المستدامة ومعايير حقوق الإنسان. فقد استخدمت، على سبيل المثال، الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة لتعزيز حجتها عند الإشارة إلى التزام الدولة بحماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل آمنة للعمال الزراعيين (التوصية رقم 201/2 ، الفقرة 146). تعزز هذه الممارسة الالتزام الدولي للدولة بإعمال حقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

القيام بالتحليل وتقديم المشورة للحكومات (La Defensoría de los Habitantes – جمهورية كوستاريكا)

غالبًا ما يكون للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وظيفة استشارية كجزء من ولايتها. هذه الوظيفة تجعلهم في وضع يسمح لهم بتطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان عند تقديم المشورة للحكومات بشأن العمليات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة على المستويين الوطني والمحلي.

يمكنهم ، من بين أمور أخرى ، تحديد الروابط بين أهداف التنمية المستدامة والتزامات الدولة في مجال حقوق الإنسان وتسهيل التحديد الاستراتيجي للأولويات والثغرات الوطنية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك ما يتعلق بمجموعات معينة من أصحاب الحقوق المعرضين لخطر التخلف عن الركب والإغفال. و يمكن أيضاً أن تساعد الإشارة إلى الالتزامات الإقليمية والدولية في مجال حقوق الإنسان على زيادة الوعي بين المسؤولين الحكوميين بفوائد تطبيق نهج متكامل لأهداف التنمية المستدامة وبرمجة ورصد حقوق الإنسان ، وبالتالي زيادة الاتساق والكفاءة والمساءلة.

يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أيضًا إنتاج تحليل سياقي ومتعمق للتمتع بحقوق الإنسان فيما يتعلق بمجموعات أصحاب الحقوق في بلد ما. يمكن أن يعمل هذا التحليل، من بين أمور أخرى، على توجيه المكاتب الإحصائية الوطنية في جمع البيانات لرصد أهداف التنمية المستدامة، بطريقة لا تترك مجموعة أصحاب الحقوق متخلفة في الإحصاءات الوطنية والمحلية.

في هذا الإطار، تقدم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في كوستاريكا (Defensoría de los Habitantes de la República - DHR) تقريرًا سنويًا إلى البرلمان كل عام. و تستخدم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان هذه الفرصة الإستراتيجية لزيادة الوعي وتقديم المشورة بشأن القضايا الحاسمة التي قد تؤثر على جدول الأعمال السياسي الوطني. تعرض تقاريرها السنوية الروابط العملية بين حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تحليل شعبة الموارد البشرية للتوصيات الرئيسية التي تلقتها كوستاريكا من النظام الدولي لحقوق الإنسان.

ويشمل أحدث تقرير لها (2018-2019) منظور أهداف التنمية المستدامة بالكامل ويوفر تحليلًا تفصيليًا وبيانات يمكن أن تساعد في توجيه تطوير التشريعات والسياسات لتلبية احتياجات شعب كوستاريكا بشكل كامل.

بدأت المؤسسة الوطنية في كوستاريكا في التحليل المتكامل لأهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان في المراحل الأولى من خطة عام 2030. في تقريرها 2015-16 ، حيث عرضت تحليل مفصل للقضايا التي عملت عليها تاريخيًا، والتي ترتبط ارتباطًا مباشرًا بـ 14 هدف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. في حالة هدف التنمية المستدامة رقم 1 (القضاء على الفقر)، استعرضت المؤسسة المؤشرات التي اقترحتها الدولة وسلطت الضوء على الحاجة إلى تصنيف البيانات بشكل كافٍ من أجل جعل السكان المعرضين للخطر أكثر وضوحًا والقدرة على إعداد مسوحات المعلومات بأكبر قدر ممكن من الدقة.

عدم إغفال أحد : المناصرة لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة (اللجنة الزامبية لحقوق الإنسان)

تلعب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دورا أساسيًا في بناء الجسور بين أصحاب الحقوق والسلطات، وفي تعزيز فرص التعاون والشراكات وأوجه التآزر بين هذه الجهات الفاعلة. و يمكنهم أيضًا إلقاء الضوء على احتياجات أولئك المعرضين للخطر بشكل خاص والعمل على ضمان وفاء الحكومات بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان وتعهد جدول أعمال عام 2030 بعدم إغفال أحد.

بالاعتماد على التزامات حقوق الإنسان ومن الالتزامات التي تم التعهد بها فيما يتعلق بجدول أعمال 2030، تدعو المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى الحوكمة الشاملة وتنصح الحكومات بإدراج احتياجات ومصالح الأشخاص ذوي الإعاقة في العمليات الوطنية.

حددت لجنة حقوق الإنسان الزامبية (ZHRC)[7] أن الأشخاص ذوي الإعاقة في زامبيا لم يتم تمثيلهم بشكل كافٍ في مجموعة متنوعة من هياكل الحكم. واستناداً إلى مبادئ جدول أعمال عام 2030، أكدت اللجنة أهمية عدم إغفال أي أحد في العمليات الوطنية وحثت الحكومة على مراعاة مصالح الأشخاص ذوي الإعاقة.

في هذه الإطار ، دعت اللجنة إلى "تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف هياكل الحكم الوطنية لمنحهم الشعور بالانتماء وتعزيز نظام حكم شامل من أجل التنمية المستدامة" و دعت، على وجه التحديد، إلى أن يكون الأشخاص ذوي الإعاقة "ممثلين في المقاطعات ولجان تنسيق التنمية الإقليمية والوطنية وكذلك في مجموعات العمل الفنية المختلفة والمجموعات الاستشارية التي تستهدف تسهيل التنفيذ الفعال لخطة التنمية الوطنية السابعة"

فمن ناحية، استمدت اللجنة من المادتين 69 و 259 من الدستور ، والتي تحاول زيادة تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة في البرلمان والمناصب العامة. و في الوقت نفسه، استلهمت اللجنة من خطة التنمية الوطنية السابعة - وهي خطة راسخة في أهداف التنمية المستدامة ومع عدة إشارات إلى الأشخاص ذوي الإعاقة في أهدافها ومؤشراتها - للدعوة إلى التنفيذ الكامل للسياسة الوطنية بشأن الإعاقة، وبالتالي للوفاء بالتزامات الدولة تجاه اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

[7] تم إبراز هذه القضية على صفحة الويب الخاصة باللجنة الزامبية لحقوق الإنسان: "لجنة حقوق الإنسان تدعو إلى تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة في هياكل الإدارة وعمليات صنع القرار بشأن المسائل الوطنية" ، متاح على: https://bit.ly/2IVPo2P

تهيئة الظروف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في سياقات صعبة (اللجنة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان)

يدعو جدول أعمال عام 2030 إلى اتخاذ تدابير وإجراءات فعالة، بما يتوافق مع القانون الدولي، لإزالة العقبات التي تحول دون الإعمال الكامل لحق تقرير المصير للشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الاستعماري والأجنبي، والتي لا تزال تؤثر سلبًا على اقتصادهم و تنميتهم وكذلك بيئتهم. [8]

يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة الوصول إلى الموارد المناسبة، وتطوير القدرات اللازمة لذلك، وبناء شراكات استراتيجية. ويمكن أن تكون الاحتياجات و الأولويات الأكثر إلحاحاً للناس متعلقة في السياق بما يشمل البلدان التي تشهد نزاعات، وفي بلدان ما بعد الصراع ، والأراضي المحتلة وهذا ما لم يتناوله الإطار العام للتنمية المستدامة بشكل صريح. في مثل هذه الحالات، من الضروري التكيف مع السياق من أجل تمكين قدرة الدولة على التخطيط ووضع الميزانيات وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تلعب دورًا مهمًا في تقييم تأثير مثل هذه السياقات على الحياة اليومية للناس، وفي الدعوة إلى تحسين البيئة التمكينية للبلدان لمتابعة التنمية المستدامة وتعزيز حقوق الإنسان للجميع وحمايتها والوفاء بها.

كجزء من جهودها لتوطين أهداف التنمية المستدامة ووضعها في سياقها، وضعت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (المؤسسة الوطنية الفلسطينية لحقوق الإنسان) هدفًا إضافيًا فريدًا في السياق الفلسطيني، أطلق عليه الهدف صفر (الهدف 0). ينبثق هدف التنمية المستدامة 0 من الاعتراف بأن الاحتلال المستمر للأراضي الفلسطينية يعيق قدرتها على الوصول إلى مواردها واستخدامها ويحد من حق الناس في التنقل بحرية وإجراء المعاملات الاقتصادية والاجتماعية داخليًا وعالميًا.

تهدف الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان من خلال هدف التنمية المستدامة 0 إلى زيادة الوعي بحق فلسطين في تقرير المصير باعتباره مرتبطًا بشكل جوهري بقدرتها على تطوير اقتصادها وحماية مصالح الأجيال الحالية والمستقبلية. وهذا يتطلب، في جملة أمور، زيادة السيطرة على أراضيها ومواردها المالية والطبيعية، فضلاً عن ضمان احترام حقوق الناس وحرياتهم.

في وقت كتابة هذا التقرير، لم يتم اعتماد الهدف 0 رسميًا من قبل الدولة الفلسطينية. ومع ذلك، فإنه يوفر مثالًا مثيرًا للاهتمام حول كيفية مساعدة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تحليل الظروف في بلدهم - سواء في حالة الاحتلال أو النزاع المسلح أو تأثيرات تغير المناخ أو غيرها - وتشكيل الإطار الضروري الذي يجب أخذه في الاعتبار من أجل تخطيط أهداف التنمية المستدامة بشكل أكثر فاعلية وذو مغزى وذو صلة محليًا.

[8] A/RES/70/1، الفقرة 35.

التحالفات والمشاركة

تعزيز النهج القائم على حقوق الإنسان لأهداف التنمية المستدامة (اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان)

يتصور جدول أعمال عام 2030 عالماً "من الاحترام العالمي لحقوق الإنسان وكرامة الإنسان". كما يؤكد على أهمية الإدماج والمشاركة كوسيلة لعدم إغفال أحد. عند اعتماد جدول الأعمال لعام 2030، اتفقت البلدان على أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا "بمشاركة جميع البلدان وجميع أصحاب المصلحة وجميع الأشخاص"[9]. كما التزموا "بالبناء على المنصات والعمليات القائمة" لتجنب الازدواجية و "تقليل عبء الإبلاغ على الإدارات الوطنية"[10].

تتمتع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بولاية ودور فريد في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك في سياق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. إن انخراطهم مع المكلفين بالواجبات وأصحاب الحقوق والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى يضعهم في وضع متميز لزيادة الوعي وتعزيز الحوار والجهود المتضافرة لتنفيذ ورصد حقوق الإنسان جدول أعمال عام 2030. في جميع المناطق، تستخدم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان قوتها الجماعية لتعزيز نهج قائم على حقوق الإنسان لأهداف التنمية المستدامة والمساعدة في زيادة الوعي بين أصحاب المصلحة.

تشارك اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان (AIHRC) بنشاط في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وجهود الرصد. فقد عملت على تطوير خطة العمل الوطنية لأهداف التنمية المستدامة وعلى الجهود المبذولة لتوطين جدول أعمال عام 203 بصفتها ك كعضو في اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة. وأجرت اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان أيضًا مسحًا أساسيًا حول أهداف التنمية المستدامة وتخطط لإطلاق برنامج بحثي على مستوى الدولة لتقييم مدى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

منذ عام 2015، استضافت اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان مؤتمرات دولية ووطنية ومحلية حول حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة، جمعت مئات المسؤولين الحكوميين وممثلي منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام ونشطاء حقوق الإنسان. كانت هذه الأحداث مفيدة في زيادة الوعي العام بأهمية جدول أعمال عام 2030 وأوجه التآزر بين أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

في هذا الاتجاه، تشمل بعض الأنشطة الرئيسية المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان وأهداف التنمية (الذي عقد في عام 2016) ومؤتمر المساواة بين الجنسين. وقد حدث هذا الأخير في عام 2017 وركز على تنفيذ الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، بهدف تعزيز المساواة في الحقوق للمرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما نظمت اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان سلسلة من المؤتمرات في 12 مقاطعة في أفغانستان في عام 2016 ، لتعزيز المعرفة بأهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان بين الحكومات المحلية وموظفي الخدمة المدنية ومنظمات المجتمع المدني ونشطاء حقوق الإنسان.

---

[9] A/RES/70/1، الديباجة.

[10] (A/RES/70/1, 74 (f))

بناء الشراكات لتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (مكتب ديوان المظالم في الأرجنتين)

لا يزال تجسيد الشراكات بين مختلف أصحاب المصلحة يمثل تحديًا مستمرًا للتنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة ورصدها. يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تقديم الخبرة ذات الصلة لتفعيل أوجه التآزر بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة بطريقة تساعد على تسريع التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة مع تحقيق حقوق الإنسان للجميع.

يمكن للشراكات بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات الحكومية وغير الحكومية ومجموعات أصحاب الحقوق، أن تعزز مقاربة فعالة ومتسقة لعمليات أهداف التنمية المستدامة. من بين أمور أخرى، يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تقديم الدعم الفني بشأن مجموعة متنوعة من القضايا التي يمكن أن تساعد في صياغة سياسات أكثر شمولاً وجهود مناصرة أكثر فعالية.

اتخذت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الأرجنتينية (Defensor del Pueblo de la Nación) خطوات ملموسة لتحقيق الهدف 17.17 (تشجيع وتعزيز الشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني ، بناءً على الخبرة وتوفير الموارد لاستراتيجيات الشراكات). من بين أمور أخرى، بادرت بالقيام باتفاقيات للتعاون مع نظام العدالة وشبكات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وغيرها من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، من أجل النهوض بالقضايا ذات الصلة المباشرة بكل من حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة.

تشمل أغراض هذه الاتفاقات: تقديم مساعدة تقنية متبادلة في القضايا المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والتقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ؛ تبادل المعلومات؛ تعزيز التشريعات والممارسات الوطنية والإقليمية وفقًا للصكوك الدولية لحقوق الإنسان لتحقيق تطبيقها الفعال ؛ والعمل في شبكات للنهوض بالموضوعات ذات الاهتمام المشترك وتعزيز الاستراتيجيات والحملات في المؤسسات الوطنية والإقليمية والبلدية لتعزيز حماية حقوق الإنسان.

تتضمن بعض هذه الاتفاقيات[11]: مساعدة فنية ومشاريع مشتركة وحملات لتحسين التشريعات والممارسات لدعم مجتمع المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية (عدم إغفال أحد) ؛ واتفاقية تعاون تقني مع جامعة بوينس آيرس لتبادل المعلومات وبناء القدرات لمنع ومعاقبة واستئصال العنف ضد المرأة (الهدف 5).

[11] اقرأ المزيد في "Informe Anual 2017" (التقرير السنوي 2017) ، ص 252-253، متاح هنا : http://www.dpn.gob.ar/documentos/anuales/ianual2017.pdf.

عدم إغفال أحد: الشراكات الرامية إلى لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان في الصناعات التعدينية

عبر مناطق مختلفة ومع تأثير خاص في الجنوب العالمي، كان للنزوح القسري للسكان الأصليين والمجتمعات الريفية من قبل السلطات الحكومية وشركات التعدين آثار شديدة على سبل العيش وعلى الحق في الصحة والمياه ومستوى المعيشة المناسب. إن تعهد جدول أعمال عام 2030 بـ "عدم إغفال أحد" يعني أنه تتم معالجة جميع الفئات المعرضة للخطر - بما في ذلك المتضررين أو النازحين بسبب نشاط التعدين.

نظرًا لأن هذه المجموعات غالبًا ما تعتمد على الموارد الطبيعية، فإن هذه الأنشطة تثير القلق بشأن الحاجة إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية لتجنب تدمير فرص الأجيال القادمة. يمكن أن تكون الشراكات بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حول العالم ، كمثال بين ألمانيا وكولومبيا أدناه، تدبيراً فعالاً لمعالجة مخاوف حقوق الإنسان التي تنتج عن عمليات التعدين متعددة الجنسيات.

تمثل كل من كولومبيا وألمانيا أحد طرفي سلسلة توريد الفحم. يستورد قطاع الطاقة الألماني كميات كبيرة من الفحم من كولومبيا ، بينما يتعرض سكان كولومبيا للعديد من الآثار السلبية لأنشطة التعدين على حقوق الإنسان. في أكتوبر 2015 ، أطلقت الهيئة الكولومبية والمعهد الألماني لحقوق الإنسان[12] تعاونًا عبر وطني لمعالجة قضايا حقوق الإنسان المتعلقة بالأعمال التجارية الناشئة عن تعدين الفحم في كولومبيا.

فقد وضعت المؤسستين مجموعة من التدابير التي عززت التبادل والبحوث المشتركة وبناء القدرات. أجرت كل من المؤسستين الوطنيتين لحقوق الإنسان زيارات ميدانية ومقابلات نوعية مع أصحاب المصلحة في قطاع الفحم في منطقتي سيزار ولاغواخيرا لجمع معلومات مباشرة وتعزيز المعرفة بالتحديات القائمة في مجال حقوق الإنسان. في مارس 2016، أطلق مؤتمر لمختلف الجهات الفعالة في بوغوتا حوارًا بين ممثلين من شركات التعدين وجمعيات الأعمال والمنظمات غير الحكومية والمسؤولين الحكوميين ، بما في ذلك المكتب الرئاسي لحقوق الإنسان. وساهم هذا الحوار في فهم مشترك لقضايا حقوق الإنسان في مناطق التعدين بكولومبيا وزيادة الوعي ببعدها عبر الوطني.

[12] تم نشر هذه القضية بالتفصيل في ورقة "سد فجوات الحماية في سياق حقوق الإنسان والأعمال التجارية"، متاح هنا : https://bit.ly/2Lrs9PV

من خلال الجهود الاستراتيجية والمنسقة، عززت كل من المؤسستين قدراتهما المؤسسية وحسنتا عملهما في سياق الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بمعنى أنهما مستفيدين بالتساوي من تعاونهما. و وضعت الهيئة الكولومبية خطة عمل مؤسسية لانتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالأعمال التجارية. تتضمن هذه الخطة مبادئ توجيهية تحدد الواجبات التي الهيئة الكولومبية الوفاء بها في مجال الوقاية والمراقبة والوصول إلى العلاج.

استخدم المعهد الألماني لحقوق الإنسان نتائج هذا التعاون لوضع توصيات موجهة إلى صناع سياسة التنمية الألمان ، ومجموعة أخرى من التوصيات التي تمت مناقشتها مع المجتمع المدني الألماني وممثلي الشركات في قطاع الطاقة. كما قام المعهد بتسهيل لقاء بين مجموعات الطاقة الألمانية و الهيئة المستقلة في كولومبيا. وقد أدى ذلك إلى اعتراف الشركات بحقيقة أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يمكن أن تكون عامل رئيسي في تقييم ومعالجة مخاطر حقوق الإنسان.

يوضح هذا المشروع أن التعاون عبر الوطني بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يمكن أن يقدم مساهمة قيمة في سد الثغرات الموجودة في حماية حقوق الإنسان في مختلف السياقات. كما يمثل نهجًا عمليًا لتعزيز الشراكات المسؤولة من أجل التنمية المستدامة، من خلال زيادة الوعي وتشجيع الحوار البناء بين الشركات والسلطات الحكومية ومجموعات أصحاب الحقوق المتأثرة.

البيانات

مصدر موثوق للبيانات لسد الفجوات في القدرات الإحصائية الوطنية ولعدم إغفال أحد (المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان)

تواجه الدول، عند رصد أهداف التنمية المستدامة، تحديات تتعلق بالقدرة الإحصائية المحدودة لتوليد البيانات بناءً على 232 مؤشرًا عالميًا لأهداف التنمية المستدامة. تشمل هذه القيود أيضًا ضعف القدرة على تصنيف البيانات. هذا الأمر يؤدي إلى فجوات كبيرة في البيانات ويتطلب جهودًا تعاونية لتطوير مناهج إبداعية ومبتكرة وفعالة من حيث التكلفة لتكملة البيانات الإحصائية في رصد أهداف التنمية المستدامة.

تتمتع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بإمكانية كبيرة للعمل كمزودي بيانات موثوقين يمكنهم تقديم تحليل ومشورة خاصين بالسياق ، بالإضافة إلى معلومات حول الفئات الضعيفة والقضايا الحساسة التي يصعب الحصول عليها من خلال البيانات الإحصائية. من بين أمور أخرى ، تعد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في وضع جيد للإبلاغ عن حالة السياسات والتشريعات التمييزية (المؤشران 10.3.1 و b.1.16) ، وحرية التعبير (المؤشر 1.10.16) ، والتثقيف في مجال حقوق الإنسان (المؤشر 4.7.1).

يتعاون المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان مع هيئة الإحصاء الدنماركية (المكتب الإحصائي الوطني) لتوفير البيانات والمعلومات للرصد وإعداد التقارير بشأن أهداف التنمية المستدامة[13]. هذا جزء من مبادرة تعاونية تبنتها هيئة الإحصاء الدنماركية لمراقبة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالشراكة مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. ساهم المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان بشكل نشيط في المناقشات حول شراكة البيانات الشاملة هذه، سعياً منه إلى تعزيز بُعد حقوق الإنسان لرصد أهداف التنمية المستدامة، حيثما كان ذلك مناسباً وممكناً.

و يوفر المعهد الدنماركي بيانات عن حالة الأشخاص ذوي الإعاقة، ويضيف معلومات جوهرية إلى البيانات المجمعة حالياً حول بعض المؤشرات المختارة والمتعلقة بأهداف التنمية المستدامة 8 و 10 و 11 و16. و يقدم المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان أيضًا بيانات عن التثقيف في مجال حقوق الإنسان (المقصد 4.7) ونصًا للتقرير الدنماركي بشأن المؤشر 16 أ -1 من أهداف التنمية المستدامة (وجود مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان من الفئة ألف). وتضيف هذه المساهمات قيمة إلى عمل المكتب الإحصائي الوطني وتساعد في سد الفجوات في الجهود التي تبذلها الدنمارك في الرصد والتقارير. ساعد ذلك، على وجه الخصوص، في الكشف عن الاحتياجات المحددة للأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، مما يمهد الطريق لبرامج أكثر شمولاً لأهداف التنمية المستدامة.

[13] يتم عرض جميع البيانات المتاحة حاليًا المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة من هيئة الإحصاء الدنماركية في بوابة بيانات أهداف التنمية المستدامة : https://www.dst.dk/da/Statistik/Sdg

التطبيق العملي للنهج القائم على حقوق الإنسان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

نظرًا لأوجه التآزر بين خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وصكوك حقوق الإنسان، تساهم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة من خلال عملها المنتظم. لهذا السبب ، يمكن أن يحقق التكامل المنهجي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في التخطيط والرصد لأهداف التنمية المستدامة فوائد كبيرة للعمليات.

تعد الاستفادة من المعارف والخبرات من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ونظام حقوق الإنسان طريقة ذكية لزيادة التنسيق الأفقي والرأسي بين الهياكل الحكومية. فبالإضافة لإمكانية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان القيام بالإبلاغ عن عمليات حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة لتجنب ازدواجية الجهود، يمكنها أيضًا اتخاذ الإجراءات وإضافة المعلومات النوعية والكمية اللازمة لجعل أهداف التنمية المستدامة تعمل للجميع.

انظر أدناه أمثلة على كيفية مساهمة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بفعالية في تحقيق أهداف وغايات بعض أهداف التنمية المستدامة المحددة ، وكيف يساعد النهج القائم على حقوق الإنسان المطبق على عدم إغفال أحد.

الأهداف 5 و 8 و 16: اتخاذ إجراءات غير مسبوقة للقضاء على التحرش الجنسي (اللجنة الاسترالية لحقوق الإنسان)[14]

التحرش الجنسي هو شكل من أشكال العنف والتمييز وإساءة استخدام السلطة المتعلقة بالجنس وعدم المساواة بين الجنسين. إنه انتهاك لحقوق الإنسان يتقاطع مع عدد من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف 5 (المساواة بين الجنسين) والهدف 8 (العمل اللائق) والهدف 16 (السلام والعدل والمؤسسات القوية).

تشير الحملات العالمية الأخيرة، بما في ذلك #MeToo و #TimesUp، إلى الانتشار المقلق للتحرش الجنسي الذي يؤثر على العمال عبر البلدان وعلى التوجهات الجنسية المغايرة.

تبذل اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان ("اللجنة") جهودًا لمكافحة التحرش الجنسي وبالتالي المساهمة في أهداف التنمية المستدامة التالية: 5.1 و 5.2 (من خلال تعزيز استجابة منهجية للقضاء على العنف والتمييز ضد المرأة) ؛ 8.8 (حماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل آمنة ومأمونة للمرأة) ؛ و 16.1 (مكافحة جميع أشكال العنف).

بين أبريل ويونيو 2018 ، أجرت اللجنة دراسة استقصائية وطنية[15] للتحقيق في انتشار وطبيعة والإبلاغ عن التحرش الجنسي في أماكن العمل الأسترالية والمجتمع على نطاق أوسع. تم إجراء الاستطلاع لعام 2018 عبر الإنترنت وعبر الهاتف مع عينة من أكثر من 10000 أسترالي. وكشفت أن واحد من كل ثلاثة أشخاص (33٪) تعرض للتحرش الجنسي في العمل في السنوات الخمس الماضية.

فيما يتعلق بالإجراءات العلاجية، كشف الاستطلاع أن الإبلاغ الرسمي عن التحرش الجنسي في مكان العمل لا يزال منخفضًا: فقط 17٪ من الأشخاص الذين تعرضوا للتحرش الجنسي في العمل قدموا بلاغًا رسميًا أو شكوى. في حالة واحدة من كل خمس حالات (19٪) ، الإبلاغ عن التحرش أو الشكوى لم تسفر عن عواقب للجاني. كانت النتيجة الأكثر شيوعًا للتقارير أو الشكاوى هي تحذير رسمي للجاني (30٪ من الحالات). و قال ما يقرب من نصف (45٪) الأشخاص الذين قدموا بلاغاً رسميًا أنه لم تحدث تغييرات في مؤسستهم بسبب الشكوى.

ردًا على الاستطلاع ، أعلن مفوض التمييز الجنسي الأسترالي عن تحقيق وطني غير مسبوق في التحرش الجنسي. ستقوم نتائج المسح بالإضافة للتحقيق الوطني، الذي يهدف إلى تحديد الممارسات الجيدة وخلق توصيات لتوفير وسيلة للمضي قدمًا لمنع التحرش الجنسي في مكان العمل. تلقت اللجنة تقديمات عبر الإنترنت وأجرت مشاورات عامة في جميع العواصم والعديد من المراكز الإقليمية في جميع أنحاء أستراليا.

[14] تم نشر هذه القضية بالتفصيل في تقرير "الانصاف في قضايا الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان"، متاح هنا : https://bit.ly/2FF2xeB

[15] اقرأ المزيد هنا : https://bit.ly/2KIblVF

الهدف 6: حماية الحق في المياه والصرف الصحي للأجيال الحالية والقادمة (المفوض الهنغاري للحقوق الأساسية)

أمين المظالم للجيل القادم (OFG) لديه تفويض داخل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الهنغارية لحماية أ) حق الإنسان في بيئة صحية ، و ب) التراث المشترك للبشرية بما في ذلك الموارد الطبيعية للأجيال القادمة. في الآونة الأخيرة ، لعبت أمين المظالم دور مركزي في وقف مشروع قانون من شأنه أن يهدد الضمانات القانونية التي تضمن الإدارة المستدامة للمياه والوصول إلى المياه والصرف الصحي للجميع (الهدف 6) في المجر. اقترح مشروع القانون تغيير نظام التصاريح المتعلقة بالمياه للسماح بحفر الآبار حتى 80 مترًا دون أي إذن أو متطلبات إعلام.

بعد تحليل شكاوى المواطنين والتشاور مع العديد من أصحاب المصلحة (بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمجتمع العلمي) ، نشر المفوض رأيًا عامًا وعرضه على البرلمان، يوضح بالتفصيل سبب انتهاك التشريع المقترح للأحكام الدستورية وتعريض موارد المياه الجوفية والصحة العامة للخطر. بعد الموافقة على مشروع القانون في البرلمان، قدم رئيس الدولة التشريع لمراجعته أمام المحكمة الدستورية. قدم المفوض "رأي خبير" في القضية، وكررت المحكمة نفس حجج المفوض في القرار النهائي لإلغاء التشريع المقترح.

استخدمت المؤسسة الوطنية الهنغارية لحقوق الإنسان الصلاحيات التي تسمح بها ولايتها الدستورية ودعت بشكل فعال إلى إبطال التشريع المقترح الذي يهدد بتحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة وإعمال حق الإنسان في المياه والصرف الصحي.

الهدف 7 : تقييم ومعالجة تأثير مشاريع الطاقة المتجددة على حقوق الإنسان (La Defensoría del Pueblo de Colombia)

الطاقة الكهرومائية هي المصدر الرئيسي المتجدد في العالم لتوليد الكهرباء، حيث توفر 71٪ من إجمالي الكهرباء المتجددة. من خلال تحقيق 1064 جيجاوات من السعة المركبة في عام 2016، أنتجت 16.4٪ من الكهرباء في العالم من جميع المصادر[16] . ومع ذلك، فإن السدود الكهرومائية تسبب تهجير الناس في جميع أنحاء العالم، وإغراق مساحات كبيرة من الأرض مما تسبب في تلف النظام البيئي وتهديد حياة الإنسان إذا انهارت بسبب سوء البناء.

يعزز الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة حصول الجميع على الطاقة ويدعو إلى زيادة كبيرة في توافر الطاقة المتجددة (المقصد 7.2). في حين أن هذه خطوة حاسمة نحو التخفيف من تأثير الطاقة غير المتجددة على البيئة والمناخ ، فإن احترام حقوق المجتمعات عند بناء مشاريع الطاقة الخضراء أمر ضروري لتحقيق جدول أعمال عام 2030 مثل مكافحة تغير المناخ.

في كولومبيا ، كان مشروع El Quimbo للطاقة الكهرومائية الواقع في مقاطعة Huila مصدرًا للجدل منذ عام 2009. وقد أدى بناؤه إلى نزوح 17000 شخص. تم تنبيه الهيئة الكولومبية[17] لهذه القضية من خلال العديد من الشكاوى الواردة من المجتمعات والمنظمات غير الحكومية، بالإضافة لاهتمام وسائل الإعلام ، والشكاوى من الحكومة الإقليمية والسلطات البيئية التي أدت إلى تحقيق في قطاع الطاقة الكهرومائية في البلاد.

في عام 2017 ، نشرت الهيئة الكولومبية نتائج التحقيق في تقرير بعنوان "الآثار الاجتماعية والبيئية والتأثير المحتمل على الحقوق بسبب الإنتاج الكهرومائي في كولومبيا". أظهرت النتائج أن حقوق الناس قد تأثرت بعوامل مثل الافتقار إلى لوائح إعادة التوطين، وأوجه القصور في تنسيق السلطات الوطنية والإقليمية فيما يتعلق بتخطيط الأراضي، والقدرات المؤسسية المنخفضة للرصد والرقابة. و قدم التقرير توصيات بشأن السياسة العامة، واللوائح، والتعزيز المؤسسي لضمان التمتع الفعال بحقوق الإنسان.

جمعت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الكولومبية أصحاب المصلحة معًا من خلال تنظيم موائد مستديرة، وطرح الأسئلة و المخاوف من المجتمعات إلى السلطات ذات الصلة، و من خلال شرح وتعليم حقوق الإنسان (المشاركة ، والحقوق البيئية ، والمسؤوليات ، وما إلى ذلك) بالإضافة لزيادة وعي الجهات الفاعلة الخاصة والسلطات في الأنشطة التي يمكن أن تضر بحقوق الإنسان. من خلال القيام بذلك، تناولت الهيئة الكولومبية عنصرًا مهمًا في الانتقال إلى الطاقة المتجددة لم يتم تناوله في نص الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة - التأثير السلبي لهذه المشاريع على حقوق الإنسان على المجتمعات المتضررة.

---

[16] انظر المزيد في تقرير مجلس الطاقة العالمي : https://bit.ly/2mWMosE

[17] تم نشر هذه القضية بالتفصيل في تقرير "الانصاف في قضايا الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان"، متاح هنا : https://bit.ly/2FF2xeB

الهدف 13: ضمان المساءلة عن هدف التنمية المستدامة رقم 13 من خلال مبادئ حقوق الإنسان (لجنة حقوق الإنسان الفليبينية)

تسجل قاعدة بيانات 'Carbon Majors' [18] روابط الشركات بانبعاثات غازات الاحتباس الحراري. في عام 2017، أرجعت مصدر 923 مليار طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى 100 من منتجي الوقود الأحفوري. من بين هذه الشركات المائة كان هناك 41 شركة مملوكة لمستثمرين من القطاع العام، و 16 مملوكة لمستثمرين من القطاع الخاص، و 36 شركة مملوكة للدولة، و 7 منتجين حكوميين.

يدعو الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة إلى اتخاذ إجراءات لمكافحة تغير المناخ وآثاره. في الواقع، يتمتع الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة بأهمية شاملة للعديد من أهداف التنمية المستدامة حيث يواجه العالم بشكل متزايد الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية. ويشمل ذلك أيضًا التأثيرات الشديدة على تمتع الناس بحقوق الإنسان الأساسية التي تنعكس في أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك إنتاج الغذاء والحصول على الغذاء (الهدف 2)، ونوعية الهواء والمياه التي تؤثر على صحة الناس (الهدف 3)، وتدمير المستوطنات البشرية (الهدف 11) وزيادة عدم المساواة (الهدف 10). ولذلك، فمن بين الإجراءات الأخرى، فأنه من الضروري مساءلة الشركات بهدف مكافحة تغير المناخ وآثاره.

في سبتمبر 2015 ، قدمت مجموعة من المواطنين الفلبينيين ومنظمات المجتمع المدني التماسًا أمام لجنة حقوق الإنسان في الفلبين[19]، تطالب اللجنة بالتحقيق في مسؤولية 'Carbon Majors' عن انتهاكات حقوق الإنسان أو التهديد بارتكاب انتهاكات الناتجة عن تأثيرات تغير المناخ. يدعي الطلب أن شركات 'Carbon Majors'[20] انتهكت مسؤولية الشركات عن احترام حقوق الإنسان، كما هو منصوص عليه في مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (UNGPs) ، من خلال مساهمة منتجاتها وعمليات الإنتاج في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

في عام 2016 ، بدأت اللجنة تحقيقها، مما وضع سابقة مهمة للتحقيقات التي تجريها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مسؤولية الشركات عن احترام حقوق الإنسان، الناتجة عن الضرر العابر للحدود. قدمت اللجنة نسخًا من الالتماس إلى 47 شركة " Carbon Majors" ، للحصول على ردهم على الادعاءات في غضون 45 يومًا. لم تستجب معظم الشركات. وشكك أولئك الذين ردوا بالفعل في اختصاص اللجنة بالنظر في القضية.

في عام 2018 ، عقدت اللجنة جلسات استماع في مانيلا ونيويورك ولندن. اختتمت اللجنة تحقيقها العام بجلسات استماع علنية استمرت يومين في مانيلا. تضمنت جلسات الاستماع شهادات من خبراء المناخ وحقوق الإنسان المشهورين عالميًا ، وروايات السكان من المجتمعات في الفلبين الذين يعانون أكثر من غيرهم من آثار تغير المناخ. لم يظهر أي من المدعى عليهم "Carbon Majors" رسميًا في أي من جلسات الاستماع. وتعتزم الهيئة إنهاء تحقيقاتها وإصدار نتائجها في عام 2019.

تؤدي المؤسسة الوطنية الفلبينية لحقوق الإنسان دورًا قياديًا مبتكرًا في تحقيق المساءلة عن الهدف 13 على أساس مبادئ حقوق الإنسان. ستضيف نتيجة هذه المبادرة الوضوح إلى الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات لمكافحة تغير المناخ وتأثيره على البيئة وحقوق الإنسان.

---

[18] اقرأ المزيد هنا : https://bit.ly/2u4yfgv

[19] تم نشر هذه القضية بالتفصيل في تقرير "الانصاف في قضايا الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان"، متاح هنا : https://bit.ly/2FF2xeB

[20] Carbon Majors" هي 47 شركة نفط وغاز وأسمنت مملوكة للمستثمرين بما في ذلك Shell و BP و Chevron و Total و Anglo American

الهدف 14: فتح الأبواب أمام نهج قائم على حقوق الإنسان في قطاع الصيد وتربية الأحياء المائية (اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في التشيلي)

تتمتع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بولاية للعمل على مجموعة كاملة من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن ثم ، فإن دورهم لا يقتصر على الهدف 16 (الذي يشمل بشكل أساسي الحقوق المدنية والسياسية) ، ولكن يمكن أن يدعم تنفيذ ورصد جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

يعتمد حوالي 800 مليون شخص أو 10٪ من سكان العالم على مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لكسب عيشهم وإعمال مجموعة من حقوق الإنسان بما في ذلك الحق في الغذاء، والحق في مستوى معيشي لائق، والعمل، وما إلى ذلك. وللأسف ، تتميز هذه القطاعات بزيادة الاستغلال المفرط للموارد كالصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والوصول المحدود إلى الموارد البحرية والأسواق لصغار الصيادين، وعدم احترام حقوق الشعوب الأصلية. تم توثيق انتهاكات حقوق العمل في هذه الصناعات، بما في ذلك العمل الجبري وعمالة الأطفال وظروف العمل الخطرة، في عدد من البلدان. تؤثر انتهاكات حقوق الإنسان هذه بشكل كبير على عمال الصيد وصغار الصيادين والمجتمعات الساحلية الأصلية.

يمثل جدول أعمال عام 2030 ، ولا سيما الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، دفعة جديدة للتنمية المستدامة لقطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. كما يوفر إطارًا فريدًا للتماسك والشراكات الفعالة التي تمكن من العمل الجماعي وسلوك الأعمال المسؤول في هذه القطاعات.

تشارك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع شركات المأكولات البحرية العالمية وصغار الصيادين والحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنمائية لتوثيق تأثير حقوق الإنسان وانعكاساتها في هذا المجال. من خلال هذا العمل ، تلعب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دورًا نشطًا في بناء الجسر بين حقوق الإنسان والهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة لضمان اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في التنمية المستدامة لقطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

في عام 2018 ، بدأت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في تشيلي (Instituto Nacional de Derechos Humanos de Chile) والمعهد الدنماركي لحقوق الإنسان شراكة بشأن المحيطات المستدامة (الهدف 14) ، لاتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. تجري المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في شيلي تقييماً للأثر على مستوى القطاع بشأن انعكاسات قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية على حقوق الإنسان للسكان المتضررين، بما في ذلك صغار الصيادين والمجتمعات الساحلية الأصلية.

ستكون الوثائق المنبثقة عن هذا التقييم أساسًا لسلسلة من الأنشطة التي تقودها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، والتي تشمل الحوارات الوطنية والعالمية، وتدريب المؤسسات الوطنية الأخرى لحقوق الإنسان، وتعزيز السياسات والاستراتيجيات للتنمية المستدامة والسلوك التجاري المسؤول.

علاوة على ذلك، ستضع المؤسسات الوطنية التشيلية والدنماركية بشكل مشترك توصيات وأدوات وإرشادات لنهج قائم على حقوق الإنسان لتنفيذ ورصد المقصد 14.ب من أهداف التنمية المستدامة (توفير الوصول لصغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق)، بالإضافة إلى توصيات وإرشادات لسلوك العمل المسؤول و كيفية تقييم الشركات وتأثيرها على حقوق الإنسان في هذه القطاعات.

سيتم تطوير هذه الموارد استناداً إلى مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان[21] وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 ، مما يؤكد الطبيعة المتآزرة لكلا الوثيقتين.

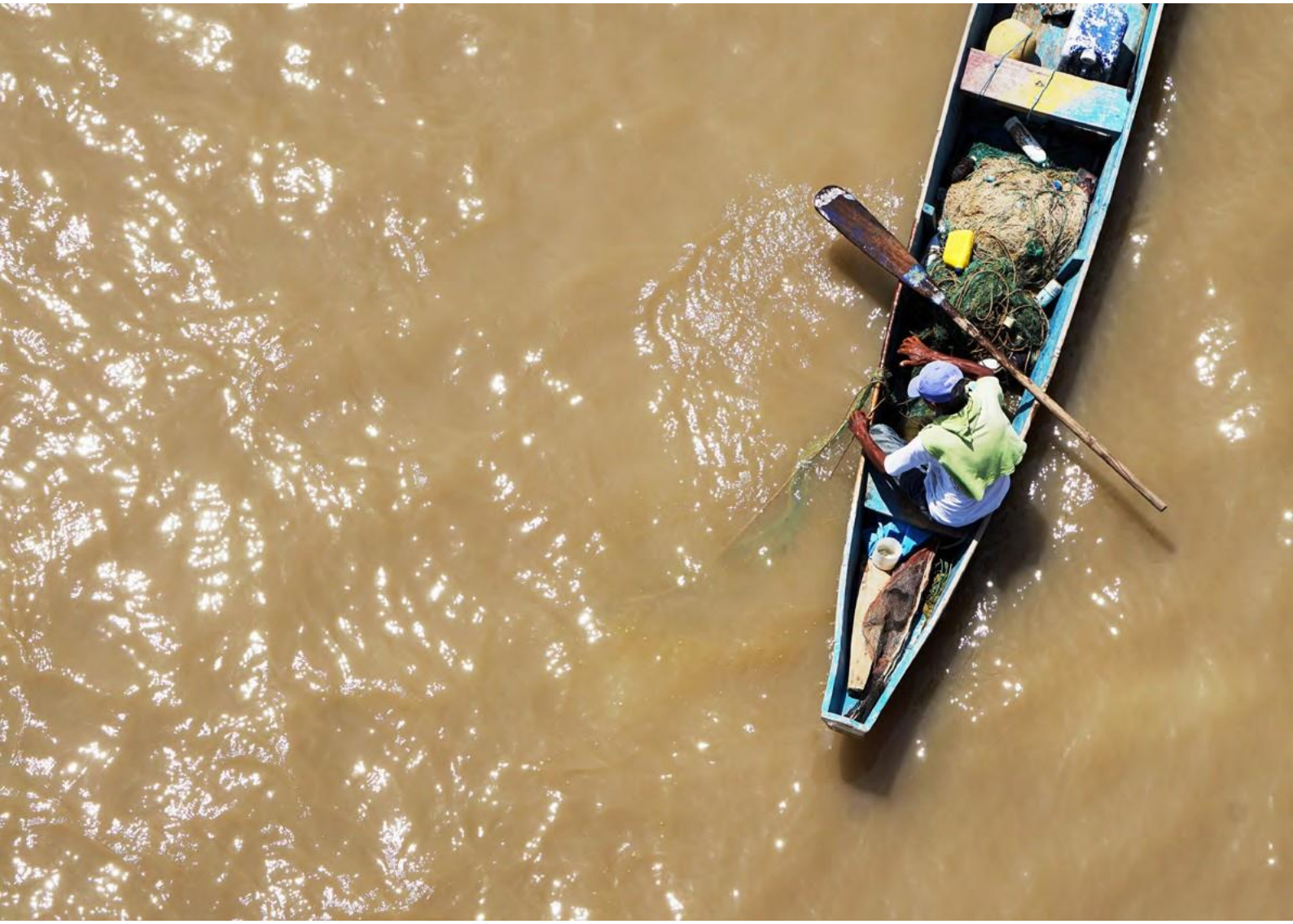

[21] اقرأ المزيد حول مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان : https://bit.ly/2Bva4uB

المتابعة والمراجعة: الانخراط مع أصحاب المصلحة لتعزيز الشمولية والتشاركية ومراجعة شفافة لأهداف التنمية المستدامة (اللجنة الأسكتلندية لحقوق الإنسان)

وفقًا لجدول أعمال عام 2030، يُتوقع من البلدان إجراء متابعة ومراجعة منتظمة لأهداف التنمية المستدامة من خلال عمليات "شاملة وتشاركية وشفافة" ، بطريقة "تدعم تقارير جميع أصحاب المصلحة المعنيين". في كل عام ، تجتمع الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية (بما في ذلك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة*) في نيويورك في المنتدى السياسي رفيع المستوى (HLPF) لمراجعة التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة المحددة وللدول لتقديم مراجعاتها الوطنية الطوعية (VNRs)**.

*تعرف على المزيد حول المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين في العمليات المتعلقة بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى : https://bit.ly/2XIbQol

A/RES/70/1, 74 (d)**

تشارك لجنة حقوق الإنسان الاسكتلندية منذ فترة طويلة في نهج اسكتلندا تجاه أهداف التنمية المستدامة، مع مشاركة خاصة في تطوير إطار المراقبة الخاص بها. كما اضطلعت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بدور نشط في شبكة أهداف التنمية المستدامة في اسكتلندا (شبكة SDG). من خلال ذلك ، لعبت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان دورًا نشطًا في التحضير للمراجعة الوطنية الطوعية (VNR) للمملكة المتحدة ، والذي سيتم تقديمه في المنتدى السياسي رفيع المستوى لعام 2019.

شبكة أهداف التنمية المستدامة في اسكتلندا هي عبارة عن ائتلاف من الأشخاص والمنظمات المهتمة بدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في اسكتلندا. و تقوم الشبكة ببناء الوعي والشراكات عبر المجتمع المدني والشركات والحكومة، وتسهل العمل المنسق والتعاوني بين هذه الجهات الفاعلة وتضمن سماع جميع الأصوات من قبل صانعي القرار. بصفتها عضوًا نشطًا في الشبكة، تشارك المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مجموعة عمل مع الحكومة الاسكتلندية والمجتمع المدني وتساهم في المراجعة الوطنية الطوعية للمملكة المتحدة ، بالإضافة إلى تقرير الظل نيابة عن الشبكة.

الموارد الرئيسية حول مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جدول أعمال عام 2030:

- المشاورة ما بين دورات مجلس حقوق الإنسان حول تجارب وممارسات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في العمل على دعم إنشاء والحفاظ على مجتمعات شاملة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ، 2018: https://bit.ly/2RPWYiw
- اجتماع ما بين دورات مجلس حقوق الإنسان للحوار والتعاون حول حقوق الإنسان وجدول أعمال عام 2030، 2019: https://bit.ly/2H2M1rT
- المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان: مسرعات وضمانات ومؤشرات للتنمية المستدامة ، متاح على : https://bit.ly/2VTesL6
- مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، 2017: https://bit.ly/2AygY0p

info@humanrights.dk

facebook.com/humanrightsdk/

@HumanRightsDK

Linkedin.com/company/humanrights/

WWW.HUMANRIGHTS.DK